٧٨ مليون دولار قيمة الصادرات السمكية للربع الأول من العام الجاري

■ ،،صنعاء/سبأ

ارتفعت عائدات اليمن من صادرات الاسماك والاحياء البحرية خلال الربع الاول من العام الجاري إلى ٧٨ مليونا و٢٠٨ آلاف دولار مقارنة بـ ٥٤ مليونا و٢٦٤ ألف عن نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٤٤ ٪.

وأوضح وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان لـ«سبأ» أن الزيادة ناجمة عن ارتفاع كمية الاسماك المصدرة خلال الربع الاول إلى ٣٢ ألفا و٩٠٩ أطنان بزيادة ١٠ آلاف طن عن الفترة المقابلة من ٢٠١٠م بنسبة ٤٥ ٪.

وقال أن الزيادة أيضا جاءت بسبب قيام الوزارة بتحديث قنوات التسويق الخارجي وزيادة الطلب على أسماك اليمن لما تتمتع به من جودة وتنوع حيوي، وكذا تشجيع الوزارة للمصدرين وتوعيتهم بمعايير واشتراطات الجودة وفقا للمواصفات العالمية بما يتوافق مع اللوائح المنظمة لعملية التصدير وقانون الصيد رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦م.

وبحسب الوزير شملان فقد تم تصدير تلك الكميات إلى أكثر من ٣٢ دولة وعبر ٧ منافذ برية وبحرية وجوية وتصدر منفذ حرض وميناء عدن قائمة المنافذ المصدرة للأسماك.

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية تصدرت قائمة الدول المستوردة للأسماك اليمنية بكمية قدرها ٩ آلاف و٤٩٨ طنا بقيمة ٣٢ مليونا و٤٨٠ ألف دولار، تليها جمهورية مصر بـ ٨ آلاف و١٨٣ طنا بقيمة ١٤ مليونا و٤٩٥ ألف دولار، ثم الصين بثلاثة آلاف و٢٤٦ طنا بقيمة ٦ ملايين و٢٣٤ ألف دولار.

وبين وزير الثروة السمكية أن اليمن صدرت خلال نفس الفترة ثلاثة آلاف و٨١٦ طنا من أسماك الحبار بقيمة تجاوزت ٩ ملايين و٥٤٠ ألف دولار وبنسبة زيادة بلغت ١٨٪ عن الكمية المصدرة خلال الفترة نفسها من العام الماضي و٤٧ ٪ من حيث القيمة.

من جانبه أوضح وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق غازي لحمر أن الوزارة ركزت خلال الاعوام الماضية على تحسين وتنمية الصادرات السمكية والالتزام بالمعايير والاشتراطات الصحية العالمية لتحسين جودة الأسماك والحفاظ على سمعتها في الأسواق الخارجية وتمكينها من المنافسة .

وأفاد بان الوزارة تعمل على تشجيع المصدرين لفتح خطوط إنتاج ذات قيمة مضافة ترفع من قيمة الصادرات السمكية وعدم الاكتفاء بتصديرها كمادة خام.. مؤكدا سعي الوزارة لتذليل أي صعوبات تواجه المصدرين للأسماك اليمنية.

وقال الوكيل لحمر أن الوزارة تعمل على تحسين قنوات التسويق المحلي للأسماك ومنها ادراج مشاريع استثمارية لتنمية وتطوير التسويق المحلي بما في ذلك إنشاء أسواق نموذجية للبيع بالجملة والتجزئة في عواصم المحافظات باعتبار أن شحة الاسماك وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية ناتج عن قلة المعروض منها ٠

وأضاف أن بائعي الاسماك يعرضون كميات قليلة من الاسماك لا تغطي الطلب المحلي نتيجة خوفهم من تلف المنتجات عند زيادة العرض خاصة في ظل عدم وجود بنية تحتية مناسبة لحفظ المنتجات السمكية كالأسواق النموذجية المجهزة بجميع وسائل الحفظ وغيرها من الاشتراطات الصحية.. مؤكدا أن توفير هذه المنشآت سيؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة وبالتالي انخفاض أسعارها.

وأشار وكيل الوزارة لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق إلى أن الوزارة منعت خلال الاعوام الماضية تصدير بعض أنواع الاسماك المطلوبة محليا مما أدى إلى تراكمها في الأسواق وتلفها نتيجة انعدام البنية التحتية اللازمة لتسويقها والحفاظ عليها .

وأضاف: كما أن اغلاق مواسم الاصطياد ورغبة المواطنين في بعض الأنواع تعد من العوامل الرئيسة لارتفاع الأسعار.

وفيما يخص تأثير الصادرات السمكية على تغطية احتياجات المواطنين من لحوم الاسماك أوضح الوكيل لحمر أن الأنواع المرغوبة والمستهلكة محليا لا تشكل سوى ٢٠ ٪ من إجمالي الكميات الموجهة للتصدير، مؤكدا حرص الوزارة على تلبية احتياجات التسويق الداخلي من خلال سعيها لاستكمال البنية التحتية للأسواق في عواصم المحافظات وغيرها من المشاريع اللازمة لتوفير كميات كبيرة من الاسماك بجميع الأسواق.

ولفت الوكيل لحمر إلى التطور الذي شهدته المنشآت السمكية خلال العقدين الماضيين.. موضحا أن السعة التخزينية للأسماك لم تتجاوز ٧ آلاف طن خلال التسعينات فيما وصلت العام ٢٠١٠م إلى ٤٧ ألف طن على امتداد الساحل اليمني.

وقال: كما وصلت الطاقة التجميدية إلى ألف و٢١٣ طنا يوميا مقارنة بـ ١٣٠ طنا في اليوم خلال التسعينيات وارتفع عدد معامل تحضير الاسماك إلى ٤٩ معملا وثلاثة مصانع للتعليب مقارنة بمصنع واحد عام ١٩٩٠م .. مبينا أن عدد العاملين في تلك المنشآت يتجاوز حاليا ٤ آلاف و٥٠٠ عامل وعاملة.

وشهدت الصادرات السمكية تطورا ملحوظا خلال السنوات الستة الأخيرة وحققت نموا سنويا وصل العام الماضي إلى ١٠ ٪ في الكمية و٢٠٪ من حيث القيمة، ووصلت كمية الصادرات خلال ٢٠١٠ إلى ١١١ ألف طن بقيمة ٢٧٢ مليون دولار مقارنة بـ ٩٩ ألف طن و٢٢٢ مليون دولار خلال العام الذي قبله.

ويرى خبراء أن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتشجيع نمو الصادرات السمكية وفتح أسواق جديدة لها أدى إلى زيادة الطلب على الأسماك اليمنية في أسواق عالمية كثيرة ، فضلا عن التنوع الكبير والقيمة الغذائية والجودة العالية لتلك المنتجات٠

بتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية:

تنفيذ ٩٧ مشروعا تنمويا بمحافظة الضالع بتكلفة ٢٣,٥ مليون دولار

■ ،،الضالع/سبأ

ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بمحافظة الضالع برئاسة المحافظ علي قاسم طالب خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية والمشاريع المعتمدة للمحافظة والممولة من الصندوق للعام ٢٠١١م .

وتضمنت الخطة تنفيذ ٣٦ مشروعا خدميا وتنمويا في قطاعات التربية والتعليم والصحة والزراعه والري والمياه والأشغال العامة والطرق والدعم المؤسسي بتكلفة ٥ ملايين دولار .

وتطرق الاجتماع الذي ضم الهيئة الإدارية للمجلس المحلي ورئيس الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عدن المهندس غازي أحمد علي الى المشاريع التي تم إنجازها واستكمالها بالمحافظة والمنفذة من قبل الصندوق خلال ٢٠٠٨م ٢٠١٠م والبالغ عددها ٩٧ مشروعا بتكلفة ٢٣ مليونا و٥٠٠ ألف دولار .

وخلال الاجتماع أشاد محافظ المحافظة بالدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار استكمال مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضرورية التي تحتاجها المحافظة، مشيرا إلى أن المشاريع التي ينفذها الصندوق تستدعي بذل المزيد من الجهود وتوفير الإمكانيات اللازمة للنهوض بالمحافظة وتسريع عملية التنمية.

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة محمد غالب العتابي.

تريليون و٤٧٠ مليار ريال إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي لبلادنا في ٢٠١٠م

■ ،،كتب /منصور شايع

ارتفع إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال العام الماضي إلى أكثر من تريليون و٤٧٠ مليار و٩٣٨ مليونا و٤٨٣ ألف ريال ، ارتفاعا من حوالي تريليون و١٥٩ مليارا و٢٧ مليون ريال في العام السابق ٢٠٠٩م مسجلة زيادة تجاوزت ٣١١ مليارا و٩١١ مليونا و٤٨٣ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي وصل إلى نحو ٢٧٪ .

وذكرت بيانات حديثة صادرة عن وزارة الزراعة والري حصلت عليها الثورة" أن قيمة الإنتاج النباتي جاءت في المرتبة الأولى بمبلغ تجاوز تريليون و١٢ ملياراً و٨٠٦ ملايين و٥٥٩ ألف ريال ارتفاعا من حوالي ٨٣٧ مليارا و٨٣٥ مليون ريال في العام السابق ، مسجلا زيادة بلغت نحو ١٧٤ مليارا و٩٧١ مليونا و٥٥٩ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي وصل إلى ٢١٪ .

وبحسب البيانات فإن قيمة الإنتاج الحيواني وجاءت في المرتبة الثانية بمبلغ تجاوز ٤٥٨ مليارا و١٣١ مليونا و٩٢٤ ألف ريال في ٢٠١٠م ، مقابل ٣٢١ مليارا و١٩٢ مليون ريال مسجلا زيادة بلغت ١٣٦ مليارا و٩٣٩ مليونا و٩٢٤ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي تجاوز ٤٣٪ .

ارتفاع قيمة صادرات البن اليمني إلى ٢,٩٤٨ مليار ريال في ٢٠١٠م

■ ،،كتب/أحمد الطيار

ارتفعت قيمة صادرات بلادنا من البن اليمني الأصيل العام الماضي إلى مليارين و٩٤٨ مليون ريال مقارنة بمليارين و٧٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩م.

وأوضح مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء بشير القدسي أن صادرات البن اليمني حققت نموا بنسبة ٧٪ الأمر الذي يعكس مستوى الاهتمام بتجارة هذه السلعة من قبل القطاع الخاص اليمني وخصوصا المزارعين المنتجين لها في مناطق الانتاج الرئيسية.

وكانت بلادنا قد أنتجت العام الماضي من البن حسب ما تقول وزارة الزراعة والري ١٨ ألفا و٩٢٤طنا بقيمة تجاوزت ٢٣ مليارا و٢٩٦ مليون ريال ارتفاعا من ١٨٧٨٨ طنا في ٢٠٠٩م .

وتعتبر اليمن على المستوى العالمي الموطن الأم للبن والقهوة العربية، وأرض تصدير البن الأولى والمعروف بـ"موكا" نسبة إلى ميناء المخا على ساحل البحر الأحمر .

وأضاف القدسي أن كمية البن اليمني المصدرة بلغت ٢٧٥٠ طنا شملت البن المحمص وغير المحمص وقشر وغلالات البن حيث تم تصدير بن محمص غير منزوع الكافين بقيمة مليار و٦٩٠ مليون ريال وبلغ وزنه ١٣٨٦ طنا فيما بلغت الكميات المصدرة من البن غير المحمص منزوع الكافين ٢٨٦ طنا بقيمة ٨٥ مليون ريال .

كما تم تصدير بن محمص منزوع الكافين بقيمة ٢٦٢ مليون ريال وقشر وغلالات بن بقيمة ٣٤٣ مليون ريال ، وبلغت قيمة الواردات من البن ٨٠ مليون ريال و٢١٠ ملايين ريال.

وكانت قيمة الصادرات اليمنية من البن إلى الأسواق الخارجية قد بلغت في ٢٠٠٩م مليارين و٧٥٠ مليون ريال توزعت إلى تصدر الأسواق السعودية بكمية ١٣٤٨ طنا بقيمة ٩٢٤ مليون ريال ويليها الأسواق اليابانية واجتذبت ١٦٠ طنا بقيمة ٣٨٨ مليون ريال ثم الأسواق الأمريكية واجتذبت ١٢٦ طنا بقيمة ٢١٧ مليون ريال كما استوردت قطر ١١٣ طنا بقيمة ١٩٣ مليون ريال.

وتعرف اليمن منذ القدم بأنها موطن زراعة البن واشتهر بنها عالميا باسم (موكا) و الذي يعتبر أجود و أفضل أنواع البن في العالم، وتعتبر اليمن الموطن الأصلي للبن والإنسان اليمني هو أول من استزرع هذه المحصول و جعل منه المشروب الأول على مستوى العالم.

ويتميز البن اليمني بنكهته الفريدة ومذاقه الراقي التي لا توجد في أي بن آخر، و البن اليمني ((MOCHA ليس في حاجة إلى تعريف فهو مشهور عالمياً من قديم الزمان منذ أن كان يدعى بن اليمن ((MOCHA نسبة إلى ميناء المخا الشهير الذي كان يصدر منه في ذلك الوقت، ومازال يعرف بهذا الاسم في كثير من دول العالم حتى الآن.

كما أثبتت الدراسات العلمية التي قامت بها منظمات دولية وعربية معنية بزراعة البن، أن اليمن يعد البلد الوحيد في العالم الذي تزرع فيه شجرة البن في ظل ظروف لا تتماثل مع الظروف المناخية التي تزرع فيها أشجار البن في مناطق أخرى من العالم.

ويعتبر الهولنديون أول من قاموا باختلاس لهذه الشجيرات وقاموا بنقلها إلى الهند عبر جزيرة سيلان ثم إلى إندونيسيا .

وقد انتهى الأوروبيون إلى الاهتمام بالبن اليمني منذ القرن الثامن عشر وبدأ العديد من القوارب يترددون على اليمن كل سنة ليشتروا كميات كبيرة من حبوب البن .

ويؤكد الباحث الأمريكي المتخصص في تجارة البن شارل بيري أن للبن اليمني نكهة مميزة ومذاقاً أصيلاً ،ويقول إن اليمن توصف دوما ببلد البن منذ الأزل فالبن اليمني حمل اسم اليمن إلى جميع بلدان العالم لكن حاليا تراجع قليلا فصغار المزارعين في الجبال النائية وجدوا أن سوق البن لم يعد كما كان من قبل، فالعائد من تجارة البن لم تعد كافية إضافة إلى أنهم يجدون صعوبة في نقله فهم ينقلونه في أكياس إلى تجار التجزئة عبر الحمير الذين بدورهم يبيعونه إلى التجار الكبار في صنعاء الذين يقومون ببيعه إلى الخارج.

خطة حكومية لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة

■ ،،خاص / الثورة

أكدت وثيقة حكومية أن الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات يمثل احد الخيارات الاستراتيجية لتعزيز بناء الدولة وأداة هامة لتعبئة الموارد والإمكانات المادية والبشرية لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة والحد من الفجوات التنموية بين المحافظات . وبينت الخطة الرابعة أنه سيتم العمل على تطوير نموذج تنموي يتلاءم مع طبيعة النشاط الاقتصادي ونوعية الموارد التي تتميز بها كل محافظة وتنويع مصادر النمو الاقتصادي فيها من خلال استكمال البنية المؤسسية و التشريعية لنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وتعزيز دوره التنموي وبناء قاعدة بيانات للسلطات المحلية تساهم في تحديد المتطلبات التنموية ذات الأولوية لكل محافظة والتحديات المرتبطة بها.

كما سيتم تطوير رؤية استراتيجية لكل محافظة تقوم على استغلال وتنمية الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية والبشرية التي تتميز بها والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة والكامنة فيها وتفعيل دور أجهزة السلطة المحلية في إعداد الخطط التنمية على مستوى المحافظات وبناء قدرات العاملين في مجال تنمية الموارد والتخطيط والتنفيذ والمراقبة وكذا توفير مشاريع البنية التحتية و الخدمات الأساسية بما يحقق عدالة التوزيع ويقلل من الفجوات التنموية بين المحافظات .. وتركز الخطة على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الواعدة في المحافظات ، والاستغلال الأمثل للفرص والموارد المتاحة فيها ،وإعادة توزيع القوى العاملة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية بما يؤمن احتياجات السلطة المحلية من الموارد البشرية المؤهلة بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الريفية وخاصة في مجال تقليص الفجوة بين الإناث والذكور في الجوانب التعليمية والصحة والثقافية وحقوق الإرث والملكية الفردية .

لحج .. مناقشة احتياجات مديرية المسيمير من المشاريع الخدمية

■ ،،لحج / سبأ

ناقش اجتماع أمس بمحافظة لحج برئاسة المحافظ أحمد عبدالله المجيدي احتياجات مديرية المسيمير من المشاريع الخدمية خاصة الكهرباء والمياه.

واستعرض الاجتماع بحضور أعضاء المجلس المحلي ومشائخ وعقال المديرية الصعوبات التي تعيق سير تنفيذ بعض المشاريع .

وخرج الاجتماع بعدد من المعالجات الهادفة إلى إنجاز المشاريع ووضع الضوابط الإدارية والقانونية وإعادة النظر في إدارة صندوق التحسين والنظافة بالمديرية وكيفية الاستفادة من إيرادات الصندوق في تطوير وتمويل المشاريع الخدمية.

٢٨,٣٪ فائض ميزان التحويلات

■ ،،خاص / الثورة

شهد ميزان التحويلات فائضا متصاعدا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م محققا بذلك معدل نمو سنوي متوسط بلغ ٢٨,٣حوالي ٪ إلا أن الفائض تراجع عام ٢٠٠٩م نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية .

وتوقع تقرير حكومي صادر عن وزارة التخطيط أن يحقق الميزان فائضاً كبيراً خلال عام ٢٠١٠م نتيجة لتحسن وضع العديد من الدول المستقبلة للمغتربين اليمنيين وتعافيها من آثار الأزمة المالية وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي التي تستوعب أكثر من ٩٠٪ من المغتربين اليمنيين بالخارج ، وبناء عليه سيحقق ميزان التحويلات الجارية فائضاً بمقدار ٣٣١,٣ مليار ريال في المتوسط خلال سنوات الخطة وهو ما يمثل ٥,٧٪ كمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي.

تأهيل ١٩٢ متدرباً بمجال إدارة مشاريع مياه الريف بالحديدة

■ ،،الحديدة / خديجة بورجي

اختتمت أمس بهيئة تطوير تهامة بالحديدة فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل وبناء القدرات الذاتية والمؤسساتية للجمعيات الأهلية في الجانب الإداري والمحاسبي والتشغيل والصيانة لمشاريع مياه الريف والتي نظمتها على مدى خمسة أيام الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بتمويل من حكومة مملكة هولندا الصديقة، استهدفت الدورة مائة واثنين وتسعين متدرباً لعدد أربعة وستين مشروعا لمياه الريف في محافظات: الحديدة، ريمة، وحجة، والمحويت، وهدفت إلى رفع كفاءات المشاركين في عملية إدارة وتشغيل مشاريع مياه الريف لضمان ديمومة واستمرارية المشاريع والتوسع فيها.

وفي الجلسة الاختتامية للدورة ألقى محافظ الحديدة المهندس أكرم عبدالله عطية، كلمة أشار فيها إلى أهمية الدورة التي تعتبر من أهم أولويات التنمية.

داعيا المشاركين إلى تطبيق كل ما تعلموا من مهارات ومعلومات على أرض الواقع لاستمرارية هذا المشاريع والتي نحن بحاجة كبيرة إليها، وأضاف أن هذه هي الثورة الحقيقية ثورة التنمية التي نحن بحاجة إليها ويجب التركيز عليها أكثر فأكثر وندع ثورات التخريب والفتن وعدم الاستقرار والأمن لأنها لا تخدم التنمية لأن التنمية بحاجة إلى أمن واستقرار وليست بحاجة إلى قطع طريق أو إقلاق أمن المواطنين لكن المواطن بحاجة لأن يشعر بخيرات ثورة سبتمبر وأكتوبر وخيرات الوحدة المباركة.

وكانت قد ألقيت كلمات من قبل الأخ عبدالغني الغزالي، مدير فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بالحديدة، والأخ سعد عبدالوهاب، مدير التدريب بالهيئة، والأخ محمد ناصر نيابة عن المشاركين أشارت جميعها إلى أهمية الدورة وأهدافها والاستفادة منها وأهمية تطبيقها في المجال العملي، وفي ختام الدورة تم توزيع الشهادات على المشاركين.